وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

العامل الاقتصادي واثره في مكانة الدولة الامريكية

بحث تقدمت به الطالبة : رنده عدنان عامر

الى/

كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

اشراف

م.م. هدى مهدي صالح

٢٠١٦ م ١٤٣٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

سورة يوسف

الآية(٧٦)

قائمة المحتويات

التفاصيل	الموضوع	الصفحة
	الاية القرانية	
	الاهداء	
	شكر وتقدير	
	اقرار المشرف	
	المقدمة	١
المبحث الاول	مرتكزات الاقتصاد الامريكي ودورها في الاقتصاد العالمي	٣
المطلب الاول	المرتكزات الاساسية للاقتصاد الامريكي	٣
المطلب الثاني	دور الاقتصاد الامريكي في الاقتصاد العالمي	٩
المبحث الثاني	تفوق الاقتصاد الامريكي والتحديات التي تواجهه	١٣
المطلب الاول	عوامل تفوق الاقتصاد الامريكي	١٣
المطلب الثاني	التحديات التي تواجه الاقتصاد الامريكي	١٦
	الخاتمة	١٩
	المصادر	٢٠

المقدمة

يعد العامل الاقتصادي من ابرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية وغالبا ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من اجل تحقيق اهدافها . وان القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية ويشكل التبادل التجاري الدولي جزء من كلية العلاقات الدولية اذ لا يوجد من بلاد العالم من يعتمد على انتاجه المحلي بصيغة مطلقة في اشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات وكذلك ان الكثير من تلك البلاد من ينتج من السلع او يمتلك الموارد ما يفيض عن حاجته من الاستهلاك المحلي لذلك فقد قام التبادل بين الدول يحصل كل منها على ما يحتاجه مما لا يتوافر لديه من السلع والخدمات ويعطي لغيره ما يفيض عن حاجته الاستهلاكية والانتاجية وهكذا تجري عملية تبادل السلع بين الدول اذ تعد صادرات دولة ما واردات دولة اخرى في حين تعتبر واردات دولة ما صادرات دولة اخرى وعندئذ تتخصص كل دولة في انتاج سلعة معينة وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية لما تمتلكه من اقتصاد قوي حيث تقوم بتصدير فائضها الى العالم الخارجي . وان تخصصها في سلعة معينة وتصديرها الى غيرها من الدول تتحرر في قواعد السلوك الاقتصادي وهي سعيها لاشباع حاجاتها في حدود مواردها المتاحة .

ان التنمية الاقتصادية تهدف ان تكون السمة الواضحة للتحديث والانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الاكتفاء الذاتي وهو احد الاهداف المركزية للمجتمعات الحديثة

هدف الدراسة

ان هدف الدراسة هو الاطلاع على اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ومعرفة نقاط القوة والضعف التحديات التي تواجهه

اهمية الدراسة

تأتي اهمية الدراسة في ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك اقوى اقتصاد في العالم

اشكالية البحث :

تتناول اشكالية الدراسة هل تستطيع الولايات المتحدة الامريكية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في العالم اذا ما تعرض اقتصادها الى تحديات او ازمات .

منهجية الدراسة

استخدمنا في بحثنا هذا

المنهج الوصفي لوصف اقتصاد الدولة الامريكية

المنهج التحليلي لتحليل مدى تفوق الاقتصاد الامريكي والتحديات التي تواجهه

هيكلية الدراسة

لقد تم تقسيم البحث الى مبحثين :-

المقدمة المبحث الأول يتناول مرتكزات الاقتصاد الامريكي ودورها في الاقتصاد العالمي وينقسم الى مطلبين المطلب الاول نتحدث به عن المرتكزات الاساسية للاقتصاد الامريكي وتناول المطلب الثاني دور الاقتصاد الامريكي في الاقتصاد العالمي ، المبحث الثاني يتناول تفوق الاقتصاد الامريكي والتحديات التي تواجهه فتكلمنا في المطلب الاول عوامل تفوق الاقتصاد الامريكي وفي المطلب الثاني التحديات التي تواجهه وننهي البحث في الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الأول

مرتكزات الاقتصاد الأمريكي ودورها في الاقتصاد العالمي

تستند اليوم إرادة وسعي الايرادات الأمريكية لإعطاء الأولوية لانتعاش الاقتصاد الأمريكي إلى الاعتقاد بان قاعدة الكونية الأمريكية لن تستطيع لن تستطيع ان تضل صلبة مقاومة لتأثير المستجدات الدولية إلا إذا بنيت أرضية اقتصادية صلبة ذلك انه كلما ضعف الاقتصاد الأمريكي ضعفت تبعاً له سياسية النفوذ الأمريكية في العالم وكذلك قابليتها على توجيه الأحداث وإدارتها بما يخدم معالمها الحيوية.

المطلب الأول

المرتكزات الأساسية للاقتصاد الأمريكي

وفي إطار هذه المصالح الحيوية تبقى المسألة متعلقة بالعلاقة القائمة بين الوسائل والأهداف في ظروف تطور قدرات الدولة على تلبية متطلبات تطلعاتها الواسعة فكلما حافظت الدولة على توازن هذه العلاقة تضل قادرة على تحقيق مقاصد استراتيجياتها الشاملة وخدمة أمنها الوطني ويكون لهذه المرتكزات أهمية كبيرة وسنتناول هذه المرتكزات الآتية:- [١]

١- النفط :-

يعتبر النفط مصدراً طاقوياً ذا أهمية قصوى للاقتصاد الأمريكي والاقتصاديات الصناعية الأخرى فهو بمثابة الدم الذي يسري في شريان المؤسسات الاقتصادية، وتنبع أهمية النفط تلك للاقتصاد الأمريكي من خلال النظر إلى حجم الاستهلاك الأمريكي لهذا المصدر الطاقوي وهو ما جعل مسألة الوصول الى منابعه الفنية والهيمنة عليها بصورة متواصلة للحصول عليه بأثمان زهيدة تحتل حيزاً كبيراً في الإستراتيجيات الاقتصادية الأمريكية وأولوية من أولويات أهداف سياستها الخارجية منذ عقد الخمسينات وتطور اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستورد بصورة سريعة ففي عام ١٩٧٣ كانت تستورد كمعدل(٣,٢٤١) مليون برميل يومياً، ففي حين كانت تنتج كمعدل(٩,٢٠٩) مليون برميل يوميا[٢].

---

(١) U>scrde oil imports, U.scensus bureau, 2004, http:// www.census.gov/ hhes/ www/poverty/ date/ incpovhlth/ 2004.

(٢) U.scrude oil field production, U.scensus Bureau, 2004 ,http:// www.census.gov/ hhes/www/poverty/ data/ in cpovhlth/ 2004.

برزت أهمية الاقتصاد الأمريكي بصورة واضحة بعد حدوث ما سمي بالصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ أثر الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط نتيجة العقوبات التي فرضتها الدول العربية المصدرة للنفط ضد الدول التي وقفت الى جانب إسرائيل في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وكان الاستهلاك المحلي للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣ يموله النتاج المحلي بدرجة كبيرة بلغت (٧٤%) فيما اعتمدت على الاستيراد بنسبة(٢٦%) فقط من احتياجاتها للطاقة فيما بدأت هذه النسب بالتغيير تدرجاً منذ ذلك التاريخ لصالح الاستيراد فقد ازداد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد النفط من نسبة(٣٧,٩%) عام ١٩٨٠ الى (٤٤%) في عام ١٩٩٠ والى (٦٠,٩%) عام ٢٠٠٠ والى (٦٤,٩%) عام ٢٠٠٤. اما الاستهلاك الأمريكي من النفط فقد ارتفع من (١٢,٤) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ الى (١٣,٨٦٠)عام ١٩٨٠ الى (١٣,٢٤٦) عام ١٩٩٠ الى (١٤,٨٨٩) عام ٢٠٠٠ والى (١٥,٤٨٢) برميل يوميا عام ٢٠٠٤(١) .

وفي سوق الطاقة العالمي تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما نسبته (٢١%) من الطاقة العالمي (حسب إحصائيات عام ٢٠٠٣) فيما يليها الاتحاد الأوربي بنسبة (١٧%) ومن ثم الصين بنسبة(١٣%) فاليابان نسبة(٥%) (٢).

٢- الدولار الأمريكي :-

قبل إصدار الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية كان الشعب الأمريكي يتعامل بالعملات الفرنسية والانكليزية والاسبانية ما كان يسبب إرباكاًفي التعاملات التجارية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إن جاء عام ١٧٨٥ عندما تم فرض الدولار كعملة موحد لاتحاد الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المصارف في الولايات تتولى إصدار ورق النقد بموجب تراخيص من الولايات المتحدة الأمريكية وفي عام ١٩٣٥ بدأ وزارة الخزانة الأمريكية في إصدار العملة الرئيسية للولايات المتحدة(٣).

---

(١) U.s census Bureau, 2004

www,poverty, data,incpovhlth,2004 http://www.census.gov/hhes/

(٢) Betrand chateau, world Energy in 2003 main facts and keys for understanding,2004, page3.

(٣) U.s dollar, federal Reserve, Historical information Report, page 34.

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت اقتصاديات الدول المتحاربة في حالة من الانهيار إجراء اتساع نفقات تلك الحرب وأصبحت موازين مدفوعاتها تتميز بالعجز الشديد وكانت الولايات المتحدة التي دخلت الحرب في نهايتها هي المنتفعة إذ قامت بإقراض حليفاتها الأوربيات وفق مشروع (مارشال) لمساعدة اقتصاديات تلك الدول وإعادة أعمارها من جديد وما ان حل عام ١٩٤٥ حتى أصبحت الولايات المتحدة تمتلك قروضاً في الخارج قدرها (١٨,٦٠٠)مليار دولار أي ما يعادل(٣٨,٥%) من مجموع رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في العالم الرأسمالية[١].

وإزاء انهيار موازين مدفوعات الاقتصاديات الأوربية فقد لجأت الى عقد مؤتمر دولي بحضور (٤٤)دولة في(٢٢/حزيران/١٩٤٤) سمي مؤتمر(بريتون وودز)* طرح فيه مقترحات[٢] .

الاول:- مقترح الاقتصاد الانكليزي (جون ماينرد كينز) الذي دعا الى تكوين مؤسسة نقدية دولية(الاتحاد الدولي للمقاصة) تستخدم فيه عملة دولية ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب(البانكور) ويقوم الاتحاد بتسوية الحسابات بين الدول الأعضاء على أساس المقاصة بين الديون والحقوق التي تتحملها او تكسبها تلك الدول من خلال التعاون فيما بينها.

الثاني :- مقترح الاقتصاد الأمريكي(هوايت) الذي تبنى فكرة الإبداع بدلاً من فكرة فتح التي اقترحها كيبتز ودعا بذلك الى إنشاء صندوق دولي يستهدف تثبيت أسعار الصرف الدولية وتقوم الدول المشتركة فيه بإيداع جزء من الذهب إضافة الى عملاتها الوطنية وتقوم الدول التي تعاني بسحب العملات الأجنبية التي تحتاجها لمواجهة العجز.

---

(١) د. عبد الأمير رحيمة العبود، أزمة النقد الدولي في النظام الرأسمالي، منشورات النفط والتنمية/ بغداد/ ١٩٧٩/ ص١٠.

***اتفاقية بريتون وودز:-** الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من(١ إلى ٢٢ يوليو ١٩٤٤) في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة وقد وضعوا الخطط من اجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خططه الى منظمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير لمساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزاً في ميزان المدفوعات.

(٢) المصدر السابق، ص١١,١٥.

٣- الإنتاج الصناعي :-

يدعم المرتكزات الأساسية السابقة للاقتصاد الأمريكي دعامة أخرى وهي الإنتاج الصناعي إذ تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة(٢١,١%) من الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٣ وان هذه النسبة الكبيرة ينتجها فقط (٤,٧) من سكان العالم[١] .

وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في الإنتاج الصناعي بين الدول الصناعية الكبرى إذ تحتوي على نسبة(٣٨%) من الإنتاج الصناعي لتلك الدول بينما تحتل اقرب منافساتها وهي اليابان نسبة(١٢,٦) من الإنتاج الصناعي للدول الصناعية الكبرى ونسبة(٧%) من الإنتاج الصناعي العالمي وهو فرق شاسع في طبيعة الحل[٢] .

أما إذا أخذنا الاتحاد الأوربي ككل فهو يستحوذ على(٢٨,٦%) من الإنتاج الصناعي للدول الصناعية الكبرى ونسبة(١٥,٩%) من الإنتاج الصناعي العالمي[٣].

وتختلف هذه النسب بين سلعة وأخرى ففي حين نرى إن إنتاج الصلب الأمريكي من سوق الصلب العالمي لا يحتل سوى نسبة(٤,٣%) عام ٢٠٠٠ فان الصناعات الالكترونية تشكل(٧٥%) من حجم السوق الالكترونية في العام نفسه[٤] .

وتعتبر نسبة التغير السنوي في الإنتاج الأمريكي هي الأكبر بين مثيلاتها من الدول الصناعية الأخرى إذ بلغت هذه النسبة(٣,٤%) في الولايات المتحدة للأعوام ١٩٩٦- ٢٠٠٥ كمعدل وبلغت(٢,٠%) في الاتحاد الأوربي للفترة نفسها فيما بلغت(١,٦%) في اليابان[٥].

---

(١) classification by world Economic outlook Groups and their shares in Aggregate GDP,International monetary found,2003, page 191.

(٢) Ibid ,p. 192.

(٣) Ibid,.p. 193

(٤) د.حمد سليمان المشوخي، الرأسمالية الأم ريكية ومستقبل النظام العالمي الجديد، مؤتمر مستقبل الاندماج الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية، بين الحكمة،بغداد، ٢٠٠٢، ص٦.

(٥) summary of world output, international monetary, 2004

/hhes/www./poverty/data/incpovhlth/2004.http://www.census.gov

٤- الشركات متعددة الجنسية:-

تتنوع صور النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسيات ومن الشائع ان تنقسم هذه الأنشطة بين صور ترتبط بملكية أصول معينة في البلاد الأجنبية وصور لا ترتبط ولا تحتوي على عنصر الملكية وتتميز الأخيرة بأنها لا تختلق التزاماً طويل الأمد خارج البلاد الأم للشركات الكبرى وان كانت تفرض درجة أو أخرى من الاهتمامات الرقابية والمتعلقة بتحصيل عائد أو مراعاة حقوق هذه الشركات لدى الأطراف التي ترتبط بها خارج البلاد الأم[١].

على ان المعنى التقليدي والضيق للشركات متعددة الجنسية هو اقتصارها على الأنشطة المرتبطة بملكية أصول ثابتة في الخارج أو على وجه التحديد بالاستثمار الأجنبي المباشر ومن هنا فان الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر يمثل المؤتمر الأساس الذي يقاس عليه انتعاش او انكماش النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسية[٢] .

إضافة إلى إن الشركات متعددة الجنسية تتميز بمزايا احتكارية عديدة تجعلها تسيطر بصورة شبه تامة على الأسواق خارج حدودها القومية مثل المزايا الاحتكارية التحولية إذ تتمتع الشركات بمراكز مالية قوية في بلد المنشأ فمثلاً شركة أكسون الأمريكية يتكون رأس مالها من خمس شركات تشكل وحدة اقتصادية واحدة حوالي مليار دولار لكل المزايا الاحتكارية التقنية إذ تمتلك الشركات متعددة الجنسية تقنية متطورة مقارنة بالشركات الوطنية ناهيك عن المزايا الاحتكارية التسويقية إذ إن تلك الشركات لديها القدرة على القيام بأبحاث التسويق للتعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين و التنبؤ بالمتغيرات المتمثلة على المستوى الإنتاجي والاستهلاكي والتوزيعي[٣] .

---

(١) د. حمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٦٨، ص١٢.

(٢) المصدر نفسه ،ص١٣.

(٣) عبد سعيد عبد إسماعيل، العولمة والعالم الإسلامي، أرقام وحقائق، دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١، ص٢١٢.

لقد استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع الشركات المتعددة الجنسية استخداماً أمثل فبعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وعاد العالم إلى الحياة المدنية تحولت مصانع الإنتاج الأمريكي الى الإنتاج المدني إذ إن أوربا كانت مدمرة وتحتاج الى بناء جديد وأعمار واسع ومع التطور التكنولوجي والنتاج المتسارع قفزت مصانع الإنتاج الأمريكي قفزات هائلة في حجم الإنتاج ونوعيته وكان وراء هذا التحول السريع والهائل العديد من الشركات الأمريكية الكبرى التي تسيطر على أجزاء كبيرة من الأسواق العالمية حتى بلغت مبيعات أكبر مائة شركة عالمية كبرى(٢) تريليون دولار عام ١٩٩٥ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان (٨٨%) منها[١] .

ان العامل الاقتصادي يوفر مسالك جديدة لتعبير عن المصلحة الوطنية وتحصيلها وأكثر ابتعاداً عن الاستعانة بمصادر القوة المباشرة في الصراعات المسلحة لتحقيقها وعلى وفق مبدأ اللغة الصفرية، وترى ان العامل الاقتصادي بعد آلية فاعلة الى جانب الآليات الأخرى المعروفة بالقوة العسكرية وقوة التكنولوجية في تشكيل مفهوم القوة الذي لا يعرف الاستقرار على حال وإنما ميزته الأساس هي التغيير في إطار الزمان والمكان وبرزت التكتلات الاقتصادية عالية جديدة للتنافس وتوزيع القوة بين القوى المرشحة كأقطاب فاعلة ومؤثرة في القرن الحادي والعشرين [٢] .

---

(١) عبد الوهاب الأفندي، العولمة بين منظورين، قدر محتوم أو وهم جغرافي من صنع أهل الهيمنة ، مركز دراسات الديمقراطية، جامعة ستمنستر ، لندن، ٢٠٠٤،ص٣٢.

(٢) فرح جابر،القوة الاقتصادية وأثرها على العلاقات الدولية الاتحاد الأوربي نموذجاً، دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص٣٣.

المطلب الثاني

دور الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي

شهد العالم في المدة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة متغيرات عالمية متسارعة وتكتلات اقتصادية عملاقة واندماجات ومشاركات ليس بين مؤسسات ضخمة بل إضافة الى تفعيل منحى التحرر الاقتصادي وحرية انتقال السلع والخدمات والعناصر الإنتاجية والتدفقات الاستثمارية وتفعيل آليات وقوى السوق الحر والمنافسة وانهيار النظم الشمولية واكب الفعاليات السابقة إبعاد ثورة المعلوماتية التي فرضت ترسيخ فعاليات الكونية بخاصة في ميادين الاتصالات عبر الألياف الضوئية والفضائيات وانتشار بنوك المعلومات عبر الانترنيت وأصبح السبق التطور لمن يعرف ويعلم والمحصلة هي تقارب العالم ليطلق عليه القرية الكونية وقد أتاحت إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها بأن تكون في المقدمة في إطار عالم جديد و

متغير نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الظروف بأن تكون قريبة من منابع النفط الرئيسية في منطقة الخليج أكثر من أي وقت مضى تلك المنابع التي تنتج قرابة (٤٠%) من الإنتاج العالمي للنفط والغاز وتحوي على نسبة(٦٢%) من الاحتياطي العالمي[١] .

تدعم المقومات السابقة دعائم أمريكية ذاتية من أهمها الناتج القومي الأمريكي إذ تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة(٢٠,٤%) من الإنتاج العالمي وتتحكم الولايات المتحدة الأمريكية ب(٢٥%) من التجارة العالمية استيراداً وتصديراً سلعاً وخدمات فيما بلغت التجارة الالكترونية الأمريكية مبلغ (٩٥) مليار دولار عام ٢٠٠٠، وهي تشكل قرابة (٧٥%) من حجم التجارة الالكترونية العالمية وبلغت الموازنة العامة لعام ٢٠٠٠ حوالي (١,٢) تريليون دولار منها (٣٨٠) مليار دولار للموازنة العسكرية [٢] .

واكبت الهيمنة الأمريكية المتغيرات الدولية والمعالم المبلورة للعولمة فقامت بإنشاء اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والتي تظم بالإضافة الى الولايات المتحدة كلاً من كندا والمكسيك سعياً لتعظيم المنافع وإيجاد منافذ تسويقية والاستفادة من وفورات الحجم الإنتاجي على ان تلك الاتفاقية التي وقعت عام ١٩٩٣ جاءت رداً على قيام دول أوربا الغربية بتأسيس الإتحاد الأوربي في عام ١٩٩١ وتظم اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (٣٨٤,٦) مليون نسمة بناتج محلي إجمالي يفوق (١٢) تريليون دولار سنوياً حسب إحصاءات عام ٢٠٠٣ ،

---

(١) د.حمد سليمان المشوخي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٨.

أما الإتحاد الأوربي فيظم (٣٧٢,٢) مليون نسمة بناتج محلي إجمالي يقدر بـ(١٠)تريليون دولار للعام نفسه[١] .

وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية الى منظمة التجارة الحرة للدول المطلة على المحيط الهادي(ايبك) والتي تضم الى جانب دول التافتا مجموعة أسبان ومجموعة دول الأوقيانوس وكلاً من الصين واليابان وتشيلي ويعتبر هذا التكتل من أكبر التكتلات الاقتصادية الدولية إذ يتحكم ب(٧٥%) من ثروات وموارد ال٨عالم المادية والبشرية ونسبة مماثلة من التجارة العالمية إضافة الى عضويتها الأساسية في كل من مجموعة الثمان (٨) ومنظمة التجارة العالمية [٢] .

لا شك بان كل ما ورد يؤكد مدى التأثر الكبير للاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي ولكن تبقى علاقات الارتباط الطردي بين دورات النشاط في الولايات المتحدة الأمريكية ودورات النشاط في البلدان الأخرى ليست بالعلاقات القوية من الناحية التاريخية إذ إن بريطانيا وكندا هما فقط من بين البلدان الصناعية الكبرى اللتان ثبت إن دورة النشاط الاقتصادي في كل منهما تتحرك مع حركة دورة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بل إن السبب في إن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت في منع حدوث انكماش عالمي في أعقاب الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ هو إن دورة نشاطه ليست مناظرة تماماً لدورات النشاط في العديد من البلدان الأخرى وإلا لكانت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها قد سقطت في شرك الركود مع باقي المناطق التي سيطرت عليها الأزمة[٣].

ومع ذلك فان اي انهيار يحدث في سوق الأسهم سيكون له الأثر البالغ على بقية العالم فهذه التأثيرات سوف تمتد خلال مجموعة قنوات من أهمها : التجارة الدولية، انخفاض قيمة الدولار، انخفاض أسعار النفط، وتأثير العدوى المالية[٤] .

---

(١) أ.د. جواد كاظم البكري، الصراع التجاري بين الولايات المتحدة واليابان وانعكاساته في أقطار الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٠.

(٢) د. حمد سليمان المشوخي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٣) Martin wolf, After collapse. The Glotalization under constriction, center for International private Enterise, Washing ton DS,2004,page 12.

(٤) Ibid , p 13

- التجارة الدولية :- في حالة تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لركود اقتصادي شديد فإنه من المؤكد إن إقبال المواطن الأمريكي المستهلك على السلع والخدمات سيتراجع ومن ثم سينخفض حجم الواردات وعندئذ قد يصل ذلك الى حد إختفاء حد العجز لها في التجارة في السلع والخدمات على مدى العديد من السنوات وهذا يعني في جوهره إن الولايات المتحدة الأمريكية ستصدر البطالة الى بلدان أخرى بسبب انخفاض طلبها على ما تبيعه لها تلك البلدان (١).

- انخفاض قيمة الدولار:- اذا توقفت تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الى الولايات المتحدة الأمريكية كرد فغل لانهيار سوق الأسهم فإن الدولار الأمريكي قد يخسر حوالي ثلث قيمته إزاء كل من الين الياباني واليورو وسوف تستعد معظم الإقتصادات الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية بالسماح لعملاتها بالتراجع شأنها شأن الدولار الأمريكي، الأمر الذي يجعل صادراتها ارخص ثمناً واقدر على المنافسة الا إن استمرار التراجع في قيمة الدولار سيمثل تحدياً خطيراً أمام الاقتصاد الياباني فقيمة الين قد تقفز الى (٧٠) يناً للدولار الواحد الأمر الذي سيلحق أضراراً بأرباح الشركات اليابانية إذ ستجد نفسها مضطرة الى تخفيض أسعار منتجاتها في أسواق التصدير[٢] .

- انخفاض أسعار النفط :- تتميز أسواق النفط بالتوازن الدقيق فأسعاره تتجه الى التراجع السريع مع أي انخفاض في الاستهلاك وبالتالي فإن الانكماش- أو حتى مجرد التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي سوف يخفض من طلب الولايات المتحدة الأمريكية على النفط ويضغط على أسعاره العالمية نحو الانخفاض(مثل النفط المستورد في عام ١٩٩٩أكثر من نصف استهلاك النفط في الولايات المتحدة)بينما يؤدي انخفاض أسعار النفط الى تخفيض الضغوط التضخمية في جميع أرجاء العالم الأمر الذي سيسهل على بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وغيره من البنوك المركزية في العالم التعامل مع التباطؤ الاقتصادي فأن انخفاض أسعار النفط سيضر بفرص النمو في البلدان المصدرة له ويمثل هذا الأمر أهمية كبيرة وبخاصة لروسيا إذ تساهم صادرات النفط بحوالي (١٥%) من إيرادات الحكومة. كما إن قطاع النفط والغاز الطبيعي يمثل من (٢٠%) الى(٣٠%) من حجم النشاط الاقتصادي المحلي[٣] .

---

(١) Ibid , p 15.

(٢) Ibid, p 17.

(3) Ibid, p 17

- تأثير العدوى المالية :- آخر وأهم القنوات الأربع يتمثل في العدوى التي تنتقل من سوق إلى أخرى من أسواق الأسهم في العالم فباستثناء سوق الأسهم اليابانية تتجه جميع البورصات الأخرى إلى محاكاة ما تشهده بورصة نيويورك ومن ثم فان حدوث انهيار في بورصة نيويورك سيؤدي الى موجه من التراجع الحاد في أسعار الأسهم في معظم بورصات العالم لاسيما البورصات التي تتوافق حركتها مع حركة الأسهم الأمريكية منذ التسعينات وسوف يكون ذلك التأثير عميقاً وطويل الأمد في أسواق الأسهم في كل من كندا والمملكة المتحدة على وجه الخصوص إلا إن المضاعفات على باقي بورصات العالم ستكون محدودة وقصيرة الأمد نسبياً [1] .

ونستنتج مما سبق ان اقتصاد الولايات المتحدة يستمر قوته وتأثيره البالغ في اقتصاديات دول العالم من خلال خصائص اهمها امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لموارد اقتصادية هائلة اهمها النفط كما وان قوة العملة الامريكية (الدولار) واعتماده من قبل معظم بلدان العالم كوحدة نقدية قابلة للتداول في كافة الاسواق المالية دور اساس في جعل الاقتصاد الامريكي في موقع الريادة . هذا اضافة الى الشركات الامريكية تلعب دورا محوريا في تعزيز التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وشركائها في كافة انحاء العالم .

---

(١) د.جواد كاظم البكري، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

المبحث الثاني

تفوق الاقتصاد الأمريكي والتحديات التي تواجهه

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم بحيث لا يجاريه في الاقل من حيث الحجم أي اقتصاد آخر إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.

المطلب الأول

عوامل تفوق الاقتصاد الأمريكي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة تجارية إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي (١١,٩%) من قيمة الصادرات السلعية العالمية كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي(١٨,٦%) من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام ٢٠٠١ [١] .

فالولايات المتحدة الأمريكية تعد الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي والذي وصل حوالي(١٣) تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ وهو ما يساوي(٣٠%) من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريباً[٢] .

كما بلغ معد نمو الاقتصاد الأمريكي حوالي (٢,٢%) عام ٢٠٠٧ [٣] .

علماً إن (١٢%) فقط من سكان الولايات المتحدة الأمريكية هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى (٢٠%) بحلول عام ٢٠٢٥ مقارنة باليابان إذ وصلت النسبة إلى (٢٠%) من السكان ممن تجاوزوا الـ(٦٥) من العمر ما يعني إن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سناً سوف تحافظ علة حيوية الاقتصاد الأمريكي[٤] .

---

(١) الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ،على الموقع الالكتروني ، 2007 http:// www.ahram.org.net .

(٢) د.زياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجارة غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة، نيجيريا أنموذجاً،أطروحة دكتوراه فير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص١٠٧.

(٣) الاقتصاد الأمريكي، على الموقع الالكتروني ،2007 ، http://www.aljeera.net.

(٤) الاقتصاد العالمي، على الموقع الالكتروني، 2007 http:// usinfo. State.gov.

وقد عزا وزير التجارة الأمريكي (كارلوس غوتير) ذلك النمو في الصادرات الأمريكية وزيادتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال ((أنه على الرغم من إن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى(٧,٣%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي فان الصادرات إلى تلك البلدان تشكل(٤٢%) من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية[١].

عوامل تفوق الاقتصاد الأمريكي:-

وهي عوامل مهمة ويكون لها دور كبير في تطوير اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وهذه العوامل سنتناولها بالآتي:-

١- وضع إستراتيجية مالية تؤدي إلى دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل به لصالحها إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة(الكات) كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية[٢].

٢- مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق إلى حد كبير مع ميول وتوجهات المجتمع الأمريكي والإيديولوجية الليبرالية الأمريكية[٣] .

٣- تشكيل الاعتبارات الاقتصادية وحدها محور الاهتمام عند اتخاذ قرار في هذه المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجيهاتها مع السياسة الأمريكية[٤].

٤- تنبع قوة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قوتها التصويتية إذ تمتلك حوالي (١٧,٣) من مجموع الأصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تقل فيه نسبة أصوات اليابان إلى(٦,١٨) رغم ان حصتها في البنك هي ثاني اكبر حصة الأمر الذي يشير إلى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية[٥].

---

(١) د. زياد عبد الكريم مجيد ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افريقيا بعد الحرب الباردة ،المصدر السابق ،ص١٠٩

(٢) الفن توفلر،حضارة الموجة الثالثة،ترجمة عصام الشيخ قاسم،ط١،طرابلس،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٠، ص ص١٠٤-١٠٥.

(٣) جوزيف ناي،حتمية القيادة الطبيعية المتميزة للقوة الأمريكية، ترجمة:عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني،عمان، ١٩٩١،ص١٧٠.

(٤)حنان دويدار،الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية،مجلة السياسة الدولية ،بلا ، العدد١٢٧، يناير١٩٩٧ ،ص١٢٠.

(٥) المصدر نفسه ، ص١١٩.

٥- المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تأتي استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم فمن أصل(٥٠٠) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية منها(١٦٤) شركة وتحتل (٣٢) شركة أمريكية المراتب الأولى بين المائة فضلاً عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوربية[١].

٦- يحتل الدولار الأمريكي المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية إذ يشكل حوالي(٦٠%) مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية[٢] .

٧- تعد الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الإنتاج الزراعي أكبر منتجي الغذاء في العالم فرغم الإنتاج الزراعي يحظى بنسبة(٣%)من مجموع القوة العاملة الأمريكية وهي نسبة أقل من أولئك العاملين في قطاع التعليم والأبحاث فان الإنتاج الزراعي لا يزال أفضل وأكثر قوة[٣] .

فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم(٢٠٠)مليون طنا سنوياً وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها نصف هذه الكمية الأمر الذي يعني ان الولايات المتحدة الأمريكية ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في إنتاج الغذاء الأمر الذي سيتيح الفرصة لان يستغل الغذاء ويتحول فقط سياسي[٤].

لقد كان لهذه الحقائق لت يتميز بها الاقتصاد الأمريكي نتاجاً على الدخل إذ يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الدول الفتية الأخرى في العالم مرتفعاً جداً فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي الى حوالي (٤٢) ألف دولار في عام ٢٠٠٥ [٥].

---

(١) د. دنييل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجدي، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز-آب،١٩٩٧،ص٧٩.

(٢) هانز بيتر مارتين، هارلد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،١٩٩٨،ص١٤٠.

(٣) عبد الحي يحيى زلوم،نذر العولمة، هل بوسع العالم ان يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩،ص ص٦٦-٦٧.

(٤)هانز بيتر مارتين- هارلز شومان، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٥) د.محمد عبد شفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوة في النظام الاقتصادي العالمي، قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية ، بلا ، العدد١٧٣،يوليو ٢٠٠٨، ص٥٦.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بأنها القوة الاقتصادية العظمى في العالم التي تجذب رؤوس الأموال إليها بإعادة توزيعيها بالطريقة التي تراها مناسبة في مختلف أنحاء العالم فيوماً ما كانت اليابان الوجه المثالي لاستثماراتها ثم التمور الآسيوية ثم الصين حالياً والتي يبدو أنها بدأت تفقد بريقها لدى صانع القرار الاقتصادي الأمريكي لعدم امتثالها لرؤيته المتعلقة بأسعار الصرف العادلة إلا إن الوجه الجديد للاستثمارات هي الهند التي يعول عليها الكثير من التحول بشكل كامل إلى نظام رأسمالي بحت بل ان التعاون الأمريكي- الهندي يتجاوز الاقتصاد إلى السياسة وبشكل أكثر وضوحاً في التعاون النووي ومع ذلك فان الاقتصاد الأمريكي يواجه الكثير من المشاكل الاقتصادية الداخلية التي ينتظر إلى أن تتفاقم خلال السنوات المقبلة إن لم تكن هناك عزيمة قوية لحملها وتجاوزها هذه المشكلة تتراوح بين مشاكل الركود الاقتصادي الذي تواجهه حالياً ومشاكل قطاع الإسكان التي تفاقمت مع ظهور أزمة الرهونات العقارية ومشاكل عجز الموازنة الحكومية وتفاقم الدين العام خصوصاً مع تزايد تكاليف الحرب على العراق أضف إلى ذلك مشاكل عجز الميزان التجاري وميزان الحساب التجاري الأمريكي خصوصاً تزايد ديون أمريكا الخارجية وأخيراً مشاكل القطاع الصحي وصناديق معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية[١].

تحدي أزمة الدين وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي هول الاقتصاد العالمي فان الحكومة الفدرالية لا تفتقر إلى إستراتيجية موثوقة للتعامل مع دينها المرتفع ارتفاع شديداً مفاجئاً فحسب ولكنها مستمرة في توسعة العجز جراء الاتفاق في حين يتعين عليها التقليص وقال صندوق النقد الدولي ان أزمة الدين الأمريكي لديه احتمالية واحدة من أربع احتمالات بإقحام العالم غوركود عالمي خلال الشهور ألاثني عشر القادمة واقترح الرئيس اوباما تخفيض الاتفاق وفرض الضرائب على الأغنياء لأجل تخفيض كبير في عجز الموازنة الأمريكية بـ(٤) تريليون دولار على مدى ١٢ عام قائلاً ان خطوط الجمهوريين من اجل تخفيضات مهمة كانت متطرفة[٢] .

وأما تحدي الاختلال الاقتصادي العالمي فان الأمريكيون ينفقون أموالا كثيرة جداً على السلع الاستهلاكية ويدخرون اليسير منها للمستقبل بينما يدخر المستهلكون الصينيون الكثير من المال لسن التقاعد ولكن لا ينفقون بما فيه الكفاية طوال سنين حياتهم[٣] .

---

(١)فهد إبراهيم ألشمري ، مشاكل الاقتصاد الأمريكي، القشة التي ستقسم ظهر البعير،المجلة الاقتصادية،الكويت،٢٠٠٧، العدد٣٠٤٠.

(٢) فهد إبراهيم ألشمري، مصدر سابق، ص٦٥.

(٣) فرح صابر، مصدر سابق، ص٤٥.

ان المتاعب الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي متمثلة في عجز الموازنة الأمريكية والصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد التنافس في التجارة الدولية والأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي منذ أواخر ٢٠٠٨ وما زالت تداعياتها مستمرة هذه كلها الجمت القدرة الأمريكية على التأثير في جميع التفاعلات الدولية[١] .

كل هذه القضايا تخلخل هذا النظام الاقتصادي العتيد والمعقد التركيب يوماً بعد يوم وتجعل الكثير من الاقتصاديين يتوقعون حدوث كارثة اقتصادية كتلك التي حدثت عام ١٩٢٩ فيما يسمى بالكساد الكبير ومع ذلك فقد مثلت هذه الكارثة درساً قاسياً للاقتصاد الأمريكي جعلته قادراً على تجاوز جميع الأزمات خصوصاً خلال ٣٠ عاماً الأخير فمن أزمة الركود الاقتصادي الحاد في بداية الثمانينات وارتفاع معدلات التضخم والبطالة لمعدلات عالية جداً إلى أزمة الأسواق المالية عام ١٩٨٧ ثم أزمة صندوق التحوط الضخم في عام ١٩٩٧ وانفجار فقاعة شركات التقنية في عام ١٩٩٩ وفضائح شركة انرون وإفلاس شركة وورلد كوم في عام ٢٠٠١ كل هذه ألازمات استطاع الاقتصاد الأمريكي تجاوزها بما توفر لها من ديناميكية وسرعة في التجاوب معها ومع ذلك فاني اجزم ان الطبيعة التراكمية لمشاكل الاقتصاد الأمريكي والمتسارعة خلال السنوات الأخيرة ستشكل خطراً كبيراً على هذا الاقتصاد العتيد والذي يمثل رأس حربة الرأسمالية العالمية لنأخذ على سبيل المثال أزمة الركود التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي حالياً فعلى الرغم من أنها تمثل حلقة واحدة من إحدى حلقات الدورات الاقتصادية إلا إنها تأتي كنتيجة تراكمية لمشاكل الرهن العقاري والتي أدت إلى مشاكل في سوق الائتمان الأمريكي العالمي على حد سواء ففي حين أسهمت المرونة التي يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي من تقديم منتجات مالية جديدة في إتاحة الفرصة للكثيرين لتملك المنازل والتمتع بوضع معيشي أفضل الا ان ذلك يضيف الى هذا الاقتصاد تعقيداً شديداً يجعل من الصعوبة تلافي حدوث الأسوأ بسبب صعوبة فهم هذه المنتجات ومن ثم إجراء رقابة مثلى عليها عجز الموازنة الأمريكية مشكلة من المشاكل التي تتخذ طريقة حلها الطريقة التراكمية فقد بلغ عجز الموازنة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٦ ما قيمته ٢٦٠ مليار دولار وتمويل هذا العجز اما سيأتي على حساب دافع الضرائب الأمريكي الذي يواجه في الوقت نفسه ضغوطاً كبيرة جراء تفاقم أزمة الرهن العقاري واما على حساب الدين العام الأمريكي الذي تجاوز تسعة تريليونات دولار والخيار الأول مستبعد في ظل الضغط الذي يواجهه المواطن الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري التي اشر تاليها مما يعني ان الوضع الامثل حالياً هو تمويلها بإصدار المزيد من الدين العام الذي يزداد حالياً بمعدل ٦٧٦ مليار دولار كل عام ،

---

(١) د. عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد.... الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية ، بلا ، العدد١٣٤، ابريل١، ١٩٩٦، ص٤٢.

أي إن الطبيعة التراكمية لمشاكل الاقتصاد الأمريكي تتفاقم يوماً بعد يوم مما يعني إن جيلاً قادماً سيتحمل عبء هذه القروض يوماً ما(١) .

نستنتج مما سبق تفوق الاقتصاد الامريكي على اقتصاديات العالم في كافة المجالات مما جعل منها دولة عظمى الا ان هنالك الكثير من التحديات التي تواجه هذا الاقتصاد ولعل ابرزها بروز اقتصاديات اخرى منافسة بقوة كالاتحاد الاوربي واليابان . وان للازمات الاقتصادية الدولية كأرتفاع نسب التضخم والبطالة مع انخفاض اسعار النفط دور في اضعاف الاقتصاد الامريكي على المدى القصير على الاقل .

---

(١) عبد الكريم شنجار، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد٢٧، المجلد السابع، دار أثير ،كانون الأول،سنة ٢٠٠١، ص٦٨.

الخاتمة

إن الفراغ الذي نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينات القرن الماضي،قد جعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأكثر تأثيراً، بل إنها تحولت إلى قوة عظمى تتحكم بمصائر العالم وتوجهه في الاتجاه الذي تريد بغرض إدماجه كلياً في النظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه، كما إنها تسعى الى تصفية المشكلات والتهديدات التي تواجهها بالشكل الذي يتناسب مع توجيهاتها العالمية، وعلى النحو الذي يخدم أهدافها ومصالحها في الهيمنة والنفوذ.

الاستنتاجات

١- ان القدرات التأثيرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية سواء الاقتصادية منها او العسكرية او التكنولوجية دفعت باتجاه ان تكون الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة.

٢- تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى منع أي قوة أخرى من منافستها حتى لو كانت من الدول الصديقة او الحليفة.

٣- عملت على ضبط عملية إقامة توازن للقوى مع إعطاء ادوار محددة للدول الكبرى مثل روسيا والصين واليابان وألمانيا وفرنسا، وقد تنضم دول أخرى مثل الهند وغيرها، وبالشكل الذي لا يخل بالدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية.

٤- ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من عناصر القوة الشاملة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والثقافية، فإنها حتى لو تعرضت للضغط او المنافسة في احد الميادين او القطاعات فان تفردها وسيطرتها في مجلات متعددة أخرى يمكن ان يعوض عليها اي تراجع ظرفي وبما ان القوة نسبية وتقاس بالمقارنة مع قوة الآخرين، فانه وبالاستناد الى كل المقاربات القائمة على معايير القوة وأسسها بين الولايات المتحدة لا تزال في المراكز المتقدمة والأقوى مقارنة بالقوى الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه استمرارية الدور المؤثر للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي حاضراً ومستقبلاً.

المصادر

- **القران الكريم**

اولا :الكتب :-

- جوزيف ناي،حتمية القيادة الطبيعية المتميزة للقوة الأمريكية، ترجمة:عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني،عمان، ١٩٩١،
- د. حمد السيد سعيد ،الشركات عبارة قومية ومستقبل الظاهر القومية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٦٨.
- د. دنييل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجدي، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز- آب،١٩٩٧،.
- د.حمد سليمان المشوخي، الرأسمالية الأمريكية ومستقبل النظام العالمي الجديد، مؤتمر مستقبل الإندماج الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤.
- د.عبد الوهاب الأفندي، العولمة بين منظورين، قدر محتوم أو وهم جغرافي من صنع أهل الهيمنة، مركز دراسات الديمقراطية، جامعة سنتمستر ، لندن ،٢٠٠٤.
- د.عبد الوهاب الأفندي، العولمة بين منظورين، قدر محتوم أو وهم جغرافي من صنع أهل الهيمنة، مركز دراسات الديمقراطية، جامعة سنتمستر ، لندن ،٢٠٠٤.
- د.محمد عبد شفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوة في النظام الاقتصادي العالمي، قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية ، بلا ، العدد١٧٣،يوليو ٢٠٠٨،.
- عبد الحي يحيى زلوم،نذر العولمة، هل بوسع العالم ان يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩،.
- عبد سعيد عبد إسماعيل ،العولمة و العالم الإسلامي ،أرقام وحقائق، دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى ،المملكة العربية السعودية،٢٠٠١.
- الفن توفلر،حضارة الموجة الثالثة،ترجمة عصام الشيخ قاسم،ط١،طرابلس،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٠،.
- هانز بيتر مارتين- هارلد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،١٩٩٨،

ثانيا : الرسائل والاطاريح :-

- د. جواد كاظم البكري، الصراع التجاري بين الولايات المتحدة واليابان وانعكاساته في أقطار الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٠.
- د.زياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجارة غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة، نيجيريا أنموذجاً،أطروحة دكتوراه فير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨

ثالثا: المجلات :.

- د. عبد الأمير رحيمة العبود، أزمة النقد الدولي في النظام الرأسمالي ، منشورات النفط والتنمية ، بغداد،١٩٧٩.
- عبد الكريم شنجار، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد٢٧، المجلد السابع، دار أثير ،كانون الأول،سنة ٢٠٠١
- د. عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد.... الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية ، بلا ، العدد١٣٤، ابريل١، ١٩٩٦،
- فهد إبراهيم ألشمري،مشاكل الاقتصاد الأمريكي-القشة التي ستقسم ظهر البعير،المجلة الاقتصادية،الكويت،٢٠٠٧،
- حنان دويدار،الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية،مجلة السياسة الدولية ،بلا ، العدد١٢٧، يناير١٩٩٧ ،

الكتب الاجنبية :

- Betrand chateau/ world Energy in 2003 main facts and keys for understanding/ 2004/.
- classification by world Economic outlook Grops and their shares in Aggregate- GDP/ International monetary found /2003/.
- Martin wolf /After collapse,The Glotalization under constriction center for International private Enterprise/ washing ton us/ 2004/ .

خامسا : الانترنيت :-

- الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية على موقع http://www.ahram .. Org.eg
- summary of world output/ International monetary/ 2004

http:// www.census.gov /hhes/www/poverty/ data/ incpovhlth/2004.

- U.Scrude oil field production/U.scensus Bureau/ 2004

  /hhes/www/poverty/ data/incpovhlth/ 2004http://www.census.gov
- U-scrude oil impots/U.scensus

  Bureau/2004/http://ww.census.gov/hhes/
- www/poverty/data/ incpohlth/ 2004.